وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

استثمر في السعودية

النسخة التنفيذية للملف التعريفي

لنظام الاستثمار المحدث

1446هـ - 2024م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً :

المقدمة :

يشكّل عنصر الاستثمار أهمية جوهرية في خارطة الطريق التي رسمتها المملكة من خلال رؤية المملكة (2030)، حيث تهدف المملكة في الركيزة الثانية من ركائز رؤيتها إلى أن تصبح قوة استثمارية عالمية، وذلك من خلال تحفيز الاقتصاد وتنويع الإيرادات الإجمالية، وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، والارتقاء بترتيب وتصنيف المملكة في المؤشرات العالمية ذات العلاقة لخلق اقتصاد أكثر متانةً وتنوعاً واستدامة. لذا، جاءت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (134) وتاريخ 1443/2/28 هـ، بهدف تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة عن طريق الاستفادة من القدرات الاستثمارية في المملكة وموقعها الجغرافي والاستراتيجي الذي يربط ما بين ثلاث قارات، وتقديم التسهيلات للمستثمرين وتيسير الإجراءات الحكومية الخاصة بدخول وتأسيس الاستثمارات، واعتماد وتقديم حزم من المحفزات الاستثمارية الأساسية والخاصة للمشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية النوعية وفقًا لمعايير استحقاق موضوعية محددة وعادلة، إضافةً إلى دعم استثمارات وأعمال الشركات الوطنية لتعزيز مكانتها عالمياً وتمكينها من إيصال منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، والمساهمة في مساندتها لرفع صادراتها غير النفطية لتحقيق أحد مستهدفات رؤية المملكة (2030)، المتمثلة في أن تشكل الصادرات غير النفطية نسبة (50%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، فضلًا عن تطوير الفرص الاستثمارية ودعم المشاريع متوسطة وطويلة الأجل التي تسهم في خلق الفرص الوظيفية الداعمة لتخفيض معدلات البطالة للوصول إلى ما دون (7%) بحلول العام 2030م. وللمساهمة في تحقيق ذلك كله، قامت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بدراسة جميع المعوقات والتحديات الاستثمارية التي تواجه القطاعين العام والخاص وتحديدها وتحليلها، وتوصلت إلى عدة حلول ومبادرات تنفيذية نوعية؛ من بينها مبادرة إعداد مشروع متكامل لنظام الاستثمار -يحل محل نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5هـ- يتوافق مع رؤية المملكة (2030) ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وأفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن مراعاة المستقر من مبادئ وسياسات الاستثمار في المملكة المقرة بموجب التوجيه الكريم رقم (16917) وتاريخ 27/ 3/ 1440هـ.

ثانياً :

مبادئ ومعالم نظام الاستثمار المحدث المتوافقة مع مبادئ وسياسات الاستثمار في المملكة والمعايير الدولية والدراسات المعيارية

01 الشفافية والوضوح: صياغة نظام موحد يجمع بين حقوق وواجبات المستثمر المحلي والأجنبي بما يتوافق مع الممارسات الدولية.

02 تحرير القيود التنظيمية: استبدال متطلب الترخيص للمستثمر الأجنبي باجراء التسجيل، والسماح له بممارسة الأنشطة الاقتصادية بعد ذلك.

03 المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب في ظروف مماثلة: مراجعة قيود الأنشطة الاقتصادية لمساواة المستثمر المحلي والأجنبي بما لا يخل بالنظام العام.

04 منح المحفزات الاستثمارية: جذب واستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح حوافز وفقًا لمعايير استحقاق موضوعية محددة وعادلة.

05 تعزيز حقوق المستثمر: منح حقوق موضوعية وأساسية للمستثمر كالحماية من نزع الملكية بدون تعويض عادل، وحماية الملكية والمعلومات التجارية السرية، وتيسير إجراءاته الإدارية.

06 المنافسة العادلة: تعزيز مبدأ المنافسة العادلة بين القطاع العام للقطاع الخاص.

07 فاعلية وسائل الفصل في المنازعات: الحق في اللجوء إلى التحكيم والوساطة والمصالحة، فضلاً عن الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة.

08 تيسير الإجراءات وتعزيز حوكمة الاستثمارات : تقديم مركز الخدمة الشاملة التسهيلات اللازمة لتيسير إجراءات المعاملات الحكومية، وتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتسهيل دخول الاستثمارات.

يعد نظام الاستثمار المحدث أبرز مبادرات الاستراتيجية الوطنية

يهدف النظام إلى تطوير وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق الفرص الوظيفية عن طريق توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات، ووفقًا لما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة، ومن ذلك:

1. تسهيل تأسيس الاستثمار، وتملك الأصول فيه، والتخارج منه أو تصفيته.
2. ضمان حقوق المستثمر وتعزيزها.
3. ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي في ظروف مماثلة.
4. ضمان توفير إجراءات شفافة وفعالة وعادلة للمستثمر واستثماره.
5. دعم مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص في معاملة الاستثمار.

وعليه، فإن تحقيق هذه الأهداف الموضحة أعلاه، يتطلب إعداد نظام شامل وموضوعي متوائم مع الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار والأنظمة ذات العلاقة محليًا ودوليًا، ومواكباً للتوجهات والممارسات الدولية الحديثة وحركة الأسواق الناشئة على الصعيدين الإقليمي والدولي حيال معاملة الاستثمارات.

العناصر الرئيسية للنظام:

01 الأحكام العامة

- التعريفات.
- الهدف من النظام.

02 الحقوق والمميزات والالتزامات

- يحق للمستثمر الاستثمار في أي قطاع أو نشاط متاح للاستثمار.
- ضمان حقوق المستثمر كالحماية من نزع الملكية بدون تعويض عادل، ومعاملته معاملة عادلة ومنصفة، وغيرها من الحقوق الأساسية الأخرى.
- حوكمة المحفزات ومنحها وفقًا لمعايير استحقاق موضوعية محددة وعادلة .

03 متطلبات الاستثمار

- أحكام تتعلق بالسجل الوطني للمستثمرين، وتسجيل المستثمر الأجنبي.
- ضرورة حصول المستثمر الأجنبي على الموافقة للاستثمار في «قائمة الأنشطة المستثناة»، ومنح الوزارة الحق في منع أي استثمار أجنبي لحماية الأمن الوطني.

04 الوسائل البديلة لتسوية المنازعات

- حق المستثمر الذي يكون طرفاً في أي نزاع اللجوء إلى المحكمة المختصة أو التحكيم أو غيرها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.

05 العقوبات والتظلم

- العقوبات التي تُفرض على المستثمر عند مخالفته لأحكام مشروع النظام وعدم إزالته للمخالفة .
- التظلم ضد القرارات الصادرة من الوزارة أمام المحكمة المختصة.

06 الالتزامات الدولية والأنشطة والمناطق الاقتصادية الخاصة والحقوق المكتسبة والأحكام الختامية

- لا تخل أحكام النظام بأي من التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية النافذة التي تكون طرفًا فيها.
- بالأنظمة الخاصة التي تسري على أنشطة اقتصادية محدَّدة، أو المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة
- إصدار اللائحة التنفيذية لمشروع النظام ونفاذ مشروع النظام

منهجية إعداد النظام والتجارب والممارسات الدولية التي تم الاستفادة منها

انطلاقًا مما تهدف إليه الوزارة في الوصول إلى نظام استثمار متكامل يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، قامت الوزارة باتباع منهجية موضوعية في إعداد مشروع النظام متمثلة في الخطوات الخمس التالية:

01 تقييم الوضع الراهن

02 دراسة الممارسات والتجارب الدولية

03 صياغة وثيقة السياسات والتوصيات

04 صياغة النظام

05 ورش عمل مع الجهات ذات العلاقة لمناقشة النظام

01. تقييم الوضع الراهن:

قامت الوزارة بمراجعة أحكام نظام الاستثمار الأجنبي الحالي، والأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح الأخرى ذات الصلة، والاستماع للآراء والمقترحات المقدمة من المنظمات الدولية.

02. دراسة الممارسات الدولية:

درست الوزارة الممارسات الدولية والإقليمية المعيارية، مثل: (إندونيسيا، سنغافورة، ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بهدف تحديد المناهج والممارسات المتبعة في الدول محل الدراسة، ومعالجة جوانب القصور التي جرى تشخيصها عند تقييم الوضع الراهن، واستحداث مفاهيم متطورة ورائدة لتطوير البيئة التنظيمية للاستثمار.

أخذاً في عين الاعتبار اختيار الدول التي تتماثل تحديات بيئتها الاستثمارية مع المملكة والعضوية في دول مجموعة العشرين والتقارب في اقتصادياتها وتصنيفها التنموي وعضويتها في المنظمات الدولية التي تبنت معايير استثمار دولية مثل معايير:

THE WORLD BANK | INTERNATIONAL MONETARY FUND | UNITED NATIONS UNCTAD

03. صياغة وثيقة السياسات والتوصيات :

عملت الوزارة على تحليل الممارسات المتبعة في الدول المعيارية محل الدراسة، ومقارنتها بالممارسات المتبعة في المملكة، والوصول إلى ورقة سياسات تضمنت عدة توصيات، والتي على ضوئها تم إعداد النظام.

04. صياغة النظام :

استفادت الوزارة في صياغتها لمواد النظام من نتائج الدراسات والممارسات الدولية والإقليمية المعيارية، فضلاً عن ورقة السياسات وتوصياتها.

05. ورش العمل مع الجهات ذات العلاقة لمناقشة ومراجعة النظام :

قامت الوزارة بمراجعة ودراسة المرئيات والملاحظات الواردة للوزارة –عن طريق منصة «استطلاع»، أو بشكل مباشر- من جهات حكومية ذات علاقة (مثل: البنك المركزي السعودي، والهيئة العامة للمنافسة، والهيئة السعودية للملكية الفكرية)، ومن القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب، والمكاتب الاستشارية ذات العلاقة. علاوةً على ذلك؛ عقدت الوزارة اجتماعات وورش عمل مع عدد من الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب، والجامعات السعودية، والمنظمات الدولية، والجهات الأخرى ذات العلاقة؛ وذلك لمناقشة النظام والاستماع لملاحظاتهم ومرئياتهم حياله وتحديث مشروع النظام في ضوء تلك الملاحظات والمرئيات.

بيان موجز للآثار الإيجابية للنظام

.01

- إن مشروع النظام يتبنى مبادئ وسياسات استثمار متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.
- وسيعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتقليص الفجوة المالية.
- والذي سينعكس إيجاباً على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني من خلال توليد الفرص الوظيفية.

.02

- تركز رؤية المملكة 2030 على تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط؛ لذا يُعد نظام الاستثمار ممكناً أساسياً للبرامج والمبادرات والمشاريع الوطنية التي يعتمد تنفيذها على استثمار محلي وأجنبي مباشر؛ لتحقيق الخطط والاستراتيجيات القطاعية
- كما يسهم نظام الاستثمار في جذب المستثمرين للمشاركة وتمويل وتنمية المشاريع الوطنية الكبرى.

.03

- إن مشروع النظام يستهدف خلق بيئة تنافسية للمستثمرين من مختلف القطاعات والأحجام
- ويسعى لتقديم الخدمات بجودة أفضل للمستفيدين وبأسعار تنافسية. وهذا بدوره سيسهم في تحفيز وتشجيع البحث والابتكار بما يخلق فرصًا جديدة للاستثمار في مجالات مختلفة.
- ويسهم في توطين الخبرات ونقل التقنية وتحسين مستوى التأهيل والتدريب لرأس المال البشري.

.04

- يمّكن مشروع النظام من رفع مستوى التزام المستثمرين بتطبيق معايير السلامة والصحة والبيئة المستهدفة، وعلى وجه الخصوص مراعاة معايير التقارير الدولية المرتبطة بـ ESG .
- واستشعاراً لمسؤولية الحفاظ على الأرض والموارد الطبيعية. ويعد النظام أداةً لجذب المستثمرين وتحفيزهم نحو الاستثمارات الخضراء، لخلق اقتصاد أكثر استدامة.

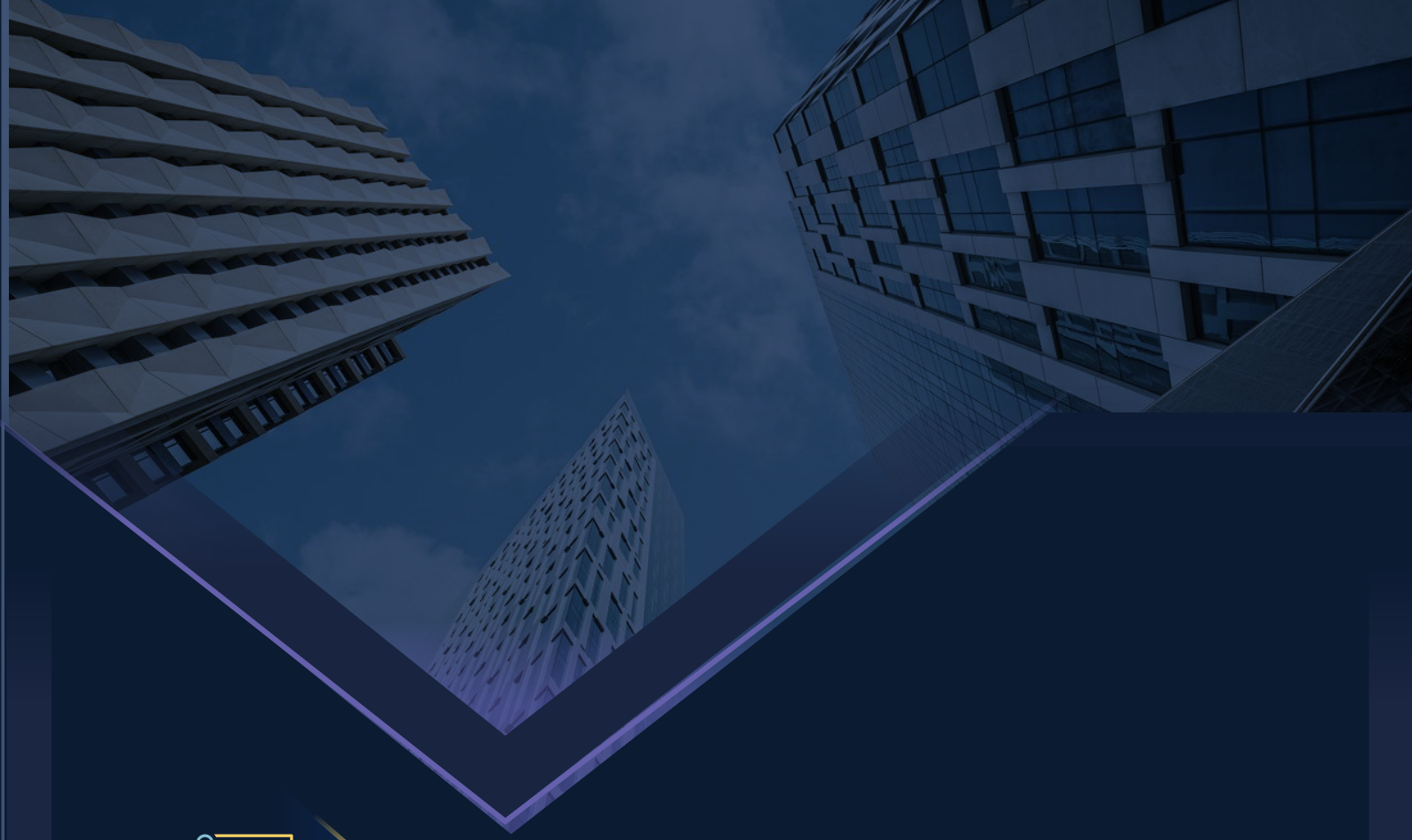

أبرز الفروقات بين النظام الاستثمار المحدث ونظام الاستثمار الأجنبي

نظام الاستثمار يلغي نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار-سابقًا- رقم (74/2) وتاريخ 1435/5/12هـ.

الموضوع	نظام الاستثمار المحدث	نظام الاستثمار الأجنبي
مسمى ونطاق النظام	نظام الاستثمار، المنظم لأحكام المستثمر المحلي والأجنبي	نظام الاستثمار الأجنبي، المنظم لأحكام المستثمر الأجنبي
متطلبات الاستثمار	• إلغاء ترخيص الاستثمار • تحرير ممارسة الأنشطة الاقتصادية وقصر الاستثناء على قائمة تضعها اللجنة الوزارية الدائمة لفحص الاستثمارات الأجنبية وفق معايير موضوعية	• اشتراط حصول المستثمر الأجنبي على ترخيص الاستثمار • اختصاص مجلس الوزراء بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثناة من الاستثمار الأجنبي

معاملة المستثمر المحلي والأجنبي	ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي	لا يوجد
المحفزات الاستثمارية	تعزيز حوكمة منح المحفزات الاستثمارية والتسهيلات التي تمنح للمستثمر	لا يوجد
حقوق المستثمر	• حوكمة حماية المستثمرين من خلال وضع آلية واضحة وشفافة لمعالجة الشكاوى. • موائمة حقوق المستثمر المحلي والأجنبي مع مبادئ وسياسات الاستثمار الدولية • حرية التصرف في النشاط الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال (بدون تأخير) • التأكيد على حماية الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية • يعالج أحكام نزع الملكية المباشر وغير المباشر	لا يوجد • تخصيص حقوق محددة للمستثمر الأجنبي • إمكانية تحويل الأموال لا يوجد • يعالج أحكام نزع الملكية المباشر
المخالفات	• تحديد المخالفات الجسيمة والمخالفات غير الجسيمة في اللائحة التنفيذية • مراعاة مبدأ التدرج ووضع معايير لإيقاع العقوبات (مراعاة تكرار المخالفة وحجم المنشأة و جسامة العقوبة)	لا يوجد
تسوية المنازعات	• للمستثمر المحلي والأجنبي اللجوء إلى المحكمة المختصة في النزاع مع الجهة الحكومية؛ ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك • للمستثمرين الاتفاق في شأن تسوية منازعاتهم من خلال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بما في ذلك التحكيم والوساطة والمصالحة	• تسوية النزاعات وديًا بين المستثمر الأجنبي والحكومة

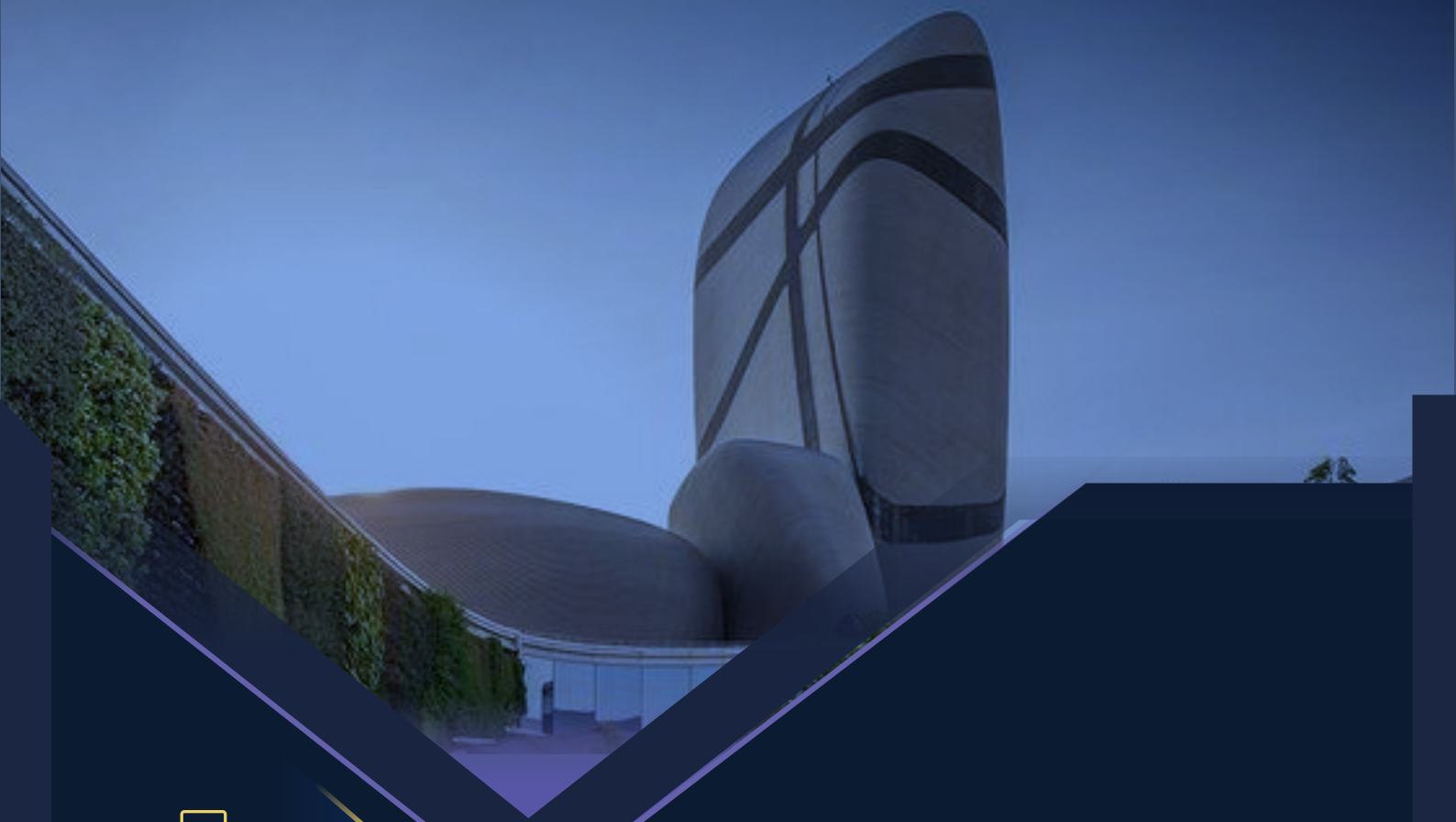

أراء بشأن نظام الاستثمار المحدث

صندوق النقد الدولي

أشار تقرير النقد الدولي بأن نظام الاستثمار الجديد الذي تم طرحه للاستشارات العامة سيساعد على خلق فرص متكافئة للمستثمرين السعودين وغير السعوديين من خلال حماية حقوق المستثمرين ودعم الشفافية .وقد أكد التقرير على انه يجب أن تكون هناك استراتيجية فعالة للإعلان عن هذة التدابير والتي ستساعد على ضمان الثقة في السياسات وتثبيت توقعات المستثمرين والحد من موقف عدم اليقين لديهم.

وزارة الاستثمار

Ministry of Investment